الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

المسألة الحزبية في الجزائر من خلال دستور الإصلاحات 1989 م

مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة.

إعداد الطلبة:

عزاوي بن بلة

خليفة سومية.

حسين آمال.

إشراف الأستاذ:

حادي عثمان.

أعضاء المناقشة:

الأستاذ العطري علي رئيسا.

الأستاذ حادي عثمان مشرفا ومقررا.

الأستاذ شاربي محمد عضوا مناقشا.

الأستاذ إدريس عبد الصمد عضوا و مناقشا.

السنة الجامعية 1436-1437ه/2015-2016م.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي هدانا للعلم ، وسهل لنا إنجاز هذا العمل المتواضع فله الشكر والثناء على النعمة التي لا تقدر ولا تحصى ....والصلاة و السلام على سيد الأنبياء و المرسلين .

في هذا المقام أتقدم بجزيل شكري إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **"حادي عثمان"** و الذي تابع و أشرف على كافة مراحل انجاز هذا العمل ، كما أخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور **"لريد أحمد محمد"**الذي كان له الفضل و الدور الأكبر فأشكره على تواضعه و جميل صبره و سعة صدره ، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل شكري و امتناني إلى جميع الأساتذة الأجلاء و أ خص بالذكر الأستاذ الفاضل و الرائع **"العطري علي"** , والأستاذ القدير **"شاربي محمد".**

وشكر خاص إلى صديقتي و زميلتي**"سعيداني جهيدة "** و زميلي **"مالك ميمون"** الذين ساعداني في انجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

إهداء إلى من تغمداني برعايتهما وأحاطاني بعطفهما وحنانهما والى من أسقاني الحب والحنان وعلماني معنى الرأفة والحلم والتسامح وعبد لي طريق العلم والمعرفة وكان شموعا تحترق لتنير دربي إلى من كانت دعواتهما حارسا أمينا لا يغفل عني ليلا ونهارا إلى قرة عيني ومعبد حبي والدي العزيزين أطال الله في عمرهما عبد الرحمن وفاطمة.

إلى شموع حياتي ونجوم سمائي أختي ابتسام وأخي محمد.

إلى الذي قرر الرحيل عنا باكرا ولا زالت كلماته تسري في دمي إلى الذي وهبني الحب والعطف بحنانه والذي ترك لي حزنا رهيب لا يعوضه سوى رضا بقضاء الله وقدره جدي عزيز بوزيد رحمه الله

إلى من تعلمت الإدمان على حبهم إلى من أصبح حبهم داء يسري في دمي جدتي أيوب عينونة وعواد خيرة.

إلى كل من يحمل لقب نصري وغزالي إلى أختي وحبيبتي فوزية التي تعلمت معها الإبحار ضد المجهول وتذليل الصعاب بالإرادة.

إلى من تحلوا بالأداء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سررت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير عماتي وأعمامي وأخواتي وأولادهم وبناتهم.

إلى كل من سكنوا الفؤاد وعجز القلم عن خط أسمائهم.

كل الأساتذة وطلبة معهد العلوم إنسانية إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني المثابرة والاجتهاد زملاء وزميلاتي في الدراسة.

إهداء

إلى جنتي في الحياة ,إلى من أرضعتني الحب والحنان ,إلى أمي أمي أمي الحبيبة

إلى روح أبي الطاهرة ,رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

إلى نور عيني أخي الحبيب **"خليفة أحمد"**

إلى الجدين الغاليين على قلبي أطال الله في عمرهما

إلى خالي الحبيب**" معطى محمد"**وزوجته و ابنه فاروق و المولود المرتقب إن شاء الله
والخالين الغاليين على قلبي **"عبد القادر"** و**" حبيب" و** زوجاتهم و أولادهم

و إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى أبي الثاني عمي الغالي **"خليفة أحمد"** و زوجته وأبنائه

و إلى كل خالاتي الرائعات و أولادهم و أزواجهم

و إلى عمتي الغالية وزوجها و أبنائها

و إلى الصغيرتين **منال** و**أماني** أتمنى لها الشفاء العاجل

والى **سعيداني جهيدة** و كل الأصدقاء و الزملاء و كل من يعرفني من قريب أو بعيد أحبكم في الله

خليفة سمية

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى أعز ما أملك في الحياة والدتي ووالدي أطال الله في عمرهما و جعلهما راضين عني انه ولي دلك والقادر عليه أمين.

كما أهدي هذا العمل إلى أخي عبد لغاني.

كما لا انسي بذكر زملائي قسم السنة الثالثة سياسة مقارنة بدون استثناء.

عزاوي بن بلة

خطـة البحث

الخطـــــــــــة

مقدمـــــــــة.

الفصل الأول الإطار المفاهمي للأحزاب السياسية.

المبحث الأول نشأة و مفهوم الأحزاب السياسية.

المطلب الأول نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية.

المطلب الثاني نشأة الأحزاب السياسية خارج المجتمعات الغربية.

المطلب الثالث مفهوم الأحزاب السياسية.

المبحث الثاني تصنيفات الأحزاب السياسية و الأنظمة الحزبية ووسائلها.

المطلب الأول تصنيفات الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني الأنظمة الحزبية.

المطلب الثالث وسائل الأحزاب السياسية.

المبحث الثالث وظائف الأحزاب السياسية و أهم الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة.

المطلب الأول وظائف الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة.

المطلب الثالث علاقة الحزب بالدولة.

الفصل الثاني واقع التجربة الحزبية في الجزائر من خلال دستور الإصلاحات 1989 م.

المبحث الأول الإصلاحات السياسية.

المطلب الأول مفهوم الإصلاحات السياسية و مضمونها.

المطلب الثاني أحداث أكتوبر و الإصلاحات السياسية.

المطلب الثالث التأسيس السياسي للإصلاحات.

المبحث الثاني الإطار القانوني المنظم للأحزاب.

المطلب الأول الأيديولوجية الحزبية.

المطلب الثاني النزعات الحزبية سنة 1989.

المطلب الثالث التجربة الحزبية بعد دستور 1989.

المبحث الثالث مستقبل الممارسة الحزبية في الجزائر.

المطلب الأول تقييم التعددية الحزبية.

المطلب الثاني انعكاسات الأحداث على النظام السياسي.

المطلب الثالث مستقبل التعددية الحزبية في الجزائر.

خاتمـــــــــــة.

مقدمـــــــة

مقدمـــــــــــة:

يعتبر مبدأ التعددية الحزبية من المبادئ الأساسية لقيام الديمقراطية ، والتي لا يمكنها أن تسود إلا في مجتمعات تحترم إرادة الأغلبية ، ولكن هذا المبدأ افتكرته بعض الشعوب و معظم الدول النامية خاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال، وذلك نضرا لوجود أسباب عديدة من شانها أن تعيق وتحول دون تحقيق هذا الأخير من بينها الخصوصيات الاجتماعية وصيرورتها التاريخية، فلا يمكن تطبيق أشكال الديمقراطية الحديثة والتي تقوم أساسا على مبدأ الاقتراع العام على هذه الشعوب، نضرا لفقدانها ما يسمى بالتجانس الاجتماعي بين فئات المجتمع والذي يؤدي هذا الأخير بدوره إلى تجانس إيديولوجي.

لكن بالمقابل هناك دول من حاولت تطبيق الديمقراطية والتعددية السياسية والانتخابية، استجابة للتحولات الاجتماعية والسياسية من جهة، واستجابة لضغوطات النظام الدولي الجديد لإتباع نهج سياسي معين، وأحيانا أخرى لقيام ثورات و احتجاجات كما حدث في الجزائر في الجزائر أكتوبر 05 /1988 مثلا، وما يحدث في دول الربيع العربي حاليا كمصر وتونس و ليبيا واليمن وسوريا، فحصلت بعض هذه الشعوب على حريتها بتضحيات شعبها .

وفي السنوات الأخيرة بعد ظهور العولمة ومواجهة الانفتاح الاقتصادي والليبرالية السياسية، خاصة بعد انهيار النظام السوفياتي والتحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على ذلك تتجلي عيوب نظام الحزب الواحد واستحالة التداول على السلطة فإن بعض قادة الدول النامية وحتى لاتبقى شعوبهم في معزل عما يجري في العالم أعادوا النضر في الحزب الواحد، لكن مع ابقاء القيود و الشروط لإنشاء الأحزاب السياسية والتضييق عليها في الأنظمة الانتخابية مثلا لتدعيم الانسجام الاجتماعي وتماسك لحمة الشعب وتحقيق الاستقرار، ومن هنا نجد أن الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية لعبت دورا أساسيا في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، أو من خلال دورها أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية فهي مؤسسة لن تستغني عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث، مما جعل الكثير من

الباحثين في أدبيات التحول الديمقراطي مثل صامويل هنتنغتون يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دوره التعبوي أو البرنامجي في عملية التحول الديمقراطي و السياسي.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية: إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار الموضوع دون غيره نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1988 و التي كانت فيها الأحزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كما أنها نابعة من فكرة فحواها.

المبررات الموضوعية: إن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر أن تتجاهل الظاهرة الحزبية التعددية في العهد الاستعماري، بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن موضوع الأحزاب السياسية يعتبر من بين المواضيع المهمة، التي تصب في قلب النظام السياسي و الرهانات السلطوية، وهذا ما يجعله موضوع جديد و متجدد باستمرار.

كما تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في الجزائر، مسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مع المؤثرات الداخلية والخارجية.

كما تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى آخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية، زد على هذا إن مختلف الدارسات التي اطلعنا عليها لا تقدم لنا دراسة شاملة حول الأحزاب السياسية في الجزائر وتطورها تاريخيا.

أدبيات الدراسة:

قد يذهب البعض إلى اعتبار الظاهرة الحزبية عموما تعبر عن مرحلة تاريخية معينة في حين أن الواقع التاريخي و السياسي يؤكدان أن الظاهرة الحزبية هي عبارة عن سلسلة من التجارب السياسية و التاريخية.

تعتبر الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث ظاهرة حديثة النشأة لا يتجاوز عمرها القرن إلا قليلا باستثناء أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن للأحزاب أصولها التاريخية التي تتمثل في اتجاهات الرأي و النوادي الشعبية و جمعيات الفكر و المجموعات البرلمانية

وكانت الأحزاب أو ما يشابهها في الماضي تعتبر بدعة سيئة ترمز إلى التفرقة و يخشى منها على وحدة الدولة و ينظر إليها بشيء من عدم الارتياح . وقد نشأت الأحزاب في العصر الحديث مع التزايد الهائل في أعداد الناخبين الذي صاحب انتشار مبدأ الاقتراع العام في القرن التاسع عشر إذ وجد الناخبون أنفسهم مجرد جمهور عريض من أصحاب الحقوق السياسية غير قادر على تحديد أهدافه العامة أو مناقشة مشاكله الهامة ، فظهرت الحاجة إلى تنظيمات شعبية يتجمع حولها الناخبون.

وانصب اهتمامنا في هذا السياق بالاضطلاع على أمهات الكتب التي تطرقت لهذا الموضوع ككتاب "اوستروغوسكي" الذي كان من الأوائل الذين تطرقوا لنشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة و بريطانيا في كتابه: **(La democratie et les partis (politique .paris edition du seuil .1979**

بالإضافة إلى كتابات "روبرتو ميشالز" و "ماكس فيبر" حول الأحزاب السياسية .وصولا إلى كتاب موريس دوفارجيه:

les partis politiques.pariseditionarmond colin1952. Maurice duverger

الذي يعتبر كتاب ذو قيمة في هذا المجال كما لا يفوتنا ذكر كتاب جون شارلو "الأحزاب السياسية"

(les partis politiques 2em edition .paris editionarmond colin.1971.) Jean charlot

و الذي يعتبر حوصلة لمختلف الدراسات التي اهتمت بدراسة الأحزاب السياسية. كما نشير إن سلطنا الضوء على التطور السياسي للمجتمعات الغربية و الغير غربية عبر الكتب التي اهتمت بدراسة النظم السياسية و التاريخ السياسي .

إشكالية الدراسة:

النظام السياسي في الدولة هو انعكاس للنظام الحزبي القائم الذي يؤثر على طبيعة العلاقات بين السلطات، ويختلف هذا التأثير من نظام حزبي إلى آخر: أحادي، ثنائي، تعددي. وبما أن النظام الداخلي للأحزاب السياسية آثار عميقة على الأداء البرلماني والاستقرار الحكومي، فمرونة الأحزاب أو جمودها يؤثر في مسألة تركيز السلطات وتوزيعها. والنظام السياسي الجزائري مر بتجربة الحزب الواحد بعد الاستقلال بعدما اكتسب خبرة دستورية وممارسات سياسية في تجربة الحركة الوطنية، ويعايش تجربة الانتقال إلى التعددية الحزبية بعد تأسيس ما يسمى بدستور الإصلاحات في 23فبراير 1989، وانطلاقا مما سبق فإن الأشكال المحوري والذي نطرحه هو كالتالي :

- ما واقع التعددية الحزبية في الجزائر بعد إقرار دستور 23فبراير1989؟

وتندرج في ظل هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها :

- ✓ إلى أي مدى أسس دستور 1989الى تعددية حزبية فعلية في الجزائر؟
- ✓ كيف يمكن فهم المسار الحزبي على ضوء الإصلاحات السياسية ؟
- ✓ ما هو تقييمنا للمسار الحزبي في الجزائر؟

الفرضيات :

دستور الإصلاحات 1989اسس لتعددية فعلية في الجزائر؟

لم يؤسس دستور 1989إلى تعددية فعلية بل هي مجرد تعددية صورية.

دستور 1989 أسس استجابة لمؤثرات داخلية بقدر ما كان مستجيبا لمؤثرات خارجية.

الإطار المنهجي :

الاقتراب القانوني: حيث ساعدنا هذا الاقتراب المنهجي في دراسة مختلف المواد القانونية التي جاء بها دستور الإصلاحات السياسية1989 كما حاولنا من خلال هدا المقترب فهم وتحليل الترسانة القانونية التي تضمنها قانون تنظيم الجمعيات ذات الطابع السياسي في دستور 1989 والقانون العضوي للأحزاب السياسية عام 1996.

منهج تحليل المضمون: والذي يقوم بوصف وتحليل والتدقيق في النصوص القانونية كالقانون العضوي المنظم للأحزاب السياسية في الجزائر حيث يمكننا من خلال هدا المنهج استيعاب وفهم هذه الترسانة القانونية.

المنهج المقارن: والذي يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر وهذا من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه التشابه والاختلاف بغرض الوصول إلى العوامل المسببة للظاهرة.

منهج دراسة حالة: حيث ساعدنا منهج دراسة حالة وتمثلت في مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر حيث أمكننا هذا المنهج من دراسة حالة النشاط الحزبي في الجزائر بعد إقرار دستور فبراير1989 ودراسة هده الحالة عبر مختلف الجوانب.

تقسيم الدراسة:

في الفصل الأول تناولنا الجانب النظري في دراسة الأحزاب السياسية أي تاريخ نشأتها و تعريفها وأنواعها حيث قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي كالآتي:

المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية ومفهومها.

المبحث الثاني: تصنيفات الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية.

المبحث الثالث: وظائف الأحزاب السياسية وعلاقتها بالدولة.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا موضوع النشاط الحزبي بعد إقرار دستور فبراير والمتضمن الإصلاحات السياسي حيث ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: بدايات الإصلاحات السياسية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني النظم للأحزاب.

المبحث الثالث: مستقبل الممارسة الحزبية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للأحزاب السياسية

تمهيـــــــــــد:

لاشك في أن الحزب السياسي تنظيم يتكون من مجموعة من المواطنين يتبنون إيديولوجية أو رؤى معينة مشتركة يسعون إلى تحقيقها، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة في الحكومة ، وكما هو متعارف عليه أن كل دولة ونظامها الحزب فهناك الدول التي تعتمد على الأحادية الحزبية وهناك من الدول من تعتمد على الثنائية الحزبية، وهناك من تعتمد على نظام التعددية الحزبية كما هو الحال في دولة الجزائر.

إن الحزب السياسي ادن تنظيم في خدمة فكرة، ولكن يمكن كذلك أن يمثل تحالفا بين عدة مصالح متباينة وهدا ما يطلق عليه بالأحزاب الائتلافية أو التكتلات الحزبية كما هو في ايطاليا مثلا.

وقد يمكن ترسيخ حق الاقتراع العام من تطوير الأحزاب السياسية التي تنشط الحياة السياسية وتشارك في التعددية التي هي أساس أي ديمقراطية.

يجب الإشارة إلى أنه توجد عدة تعاريف للأحزاب السياسية حيث ركز علماء السياسة على دور الأحزاب السياسية باعتبارها أدوات للترويج والترشيح في الانتخابات للمناصب العام ولدلك سنحاول معالجة موضوع الأحزاب السياسية في الفصل الأول من خلال جانبها النظري حيث سنحاول من خلال المباحث التي سنتطرق لها أن نتناول أهم أسباب وتاريخ نشأة الأحزاب السياسية وهذا في المجتمعات الغربية والمجتمعات الغير غربية وسنحاول المقارنة فيما بين المجتمعين فيما يخص الممارسة الحزبية أو النشاط الحزبي في مختلف بلدان العالم، ثم عرجنا من خلال هذا الفصل على تقديم أهم التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالأحزاب السياسية لمختلف علماء السياسة، ثم تناولنا أهم التصنيفات المتعلقة بالأحزاب السياسية لمختلف الدارسين والمتخصصين في الأحزاب السياسية، وسنحاول أن نبين في هذا الفصل علاقة الأحزاب السياسية بالنظام السياسي والمجتمع المدني أي الإطار الوظيفي الأحزاب السياسية إن جاز لنا التعبير.

وأيضا حاولنا من خلال هذا الفصل بعنوان بالإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية أن نعرج على عنصر مهم وهو علاقة الحزب بالسلطة أي الوساطة بين الشعب والسلطة حيث يهيئ الحزب برنامجه الذي يعرضه على الشعب في الانتخاب. فإن فاز يدرج برنامجه هذا

في مشروع الحكومة. فإن كان في المعارضة يجوز له اقتراح حلول بديلة لسياسة الأغلبية والسلطة. وأيضا سنحاول تبيان أدوار أخرى وهي كما يلي :

- ✓ دور القيادة: هدف الحزب هو الوصول إلى الحكم كي يطبق السياسة التي أعلنها وانتخب من أجلها بواسطة ممثليه في الحكومة والأغلبية في البرلمان. وبما أنه ينشط النقاش السياسي فانه تساهم في تشكيل الرأي العام.
- ✓ الاقتراح: للحزب صلاحية اقتراح القوانين في البرلمان واقتراح الإصلاحات.
- ✓ معارضة الحكم القائم ومعارضة الإصلاحات المطبقة.
- ✓ تأطير الجماهير بهدف تأهيلهم للمشاركة في الحياة السياسية العامة وخلق ثقافة سياسية واستمالة الرأي العام إلى جانب المشروع السياسي للحزب.

المبحث الأول: نشأة الأحزاب السياسية ومفهومها.

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية.

إن نشأة ظاهرة الأحزاب السياسية والظاهرة الحزبية التي تتزايد حضورها السياسي ومحوريتها في الأنظمة السياسية والظاهرة يوما بعد يوم، فبالرغم من أن (كلمة أحزاب) قديمة وطالما أطلقت على الرمز أطلقت على الرمز التي كانت تحيط بالقادة في ايطاليا إبان عصر النهضة إضافة إلى استخدامها للدلالة على النوادي واللجان الانتخابية والتنظيمات الشعبية والكتل البرلمانية والتجمعات الطائفية والذهبية أو الإقليمية وغير ذلك إلا أن أغلب المعنى الصحيح وعلى رأسهم المفكر الفرنسي "موريس دوفرجية" يؤكد أن المعنى الصحيح للحزب السياسي لا يعود لأكثر حوالي القرن والنصف من الزمن حتى عام 1850م ولم يكن هناك وجود للأحزاب السياسية في أي بلد من العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية أما عام 1958 لقد مشهد بداية تسرب هذه الظاهرة إلى الشعوب والأمم الأخرى واليوم توجد الأحزاب تنتشر في كل مكان من العالم يتفق "الابالومبارا" مع "تموريس دوفرجية" في أن الأحزاب السياسية وجدت منذ عهد الرئيس "جاكسون" حوالي 1830 أما في فرنسا وألمانيا[1]فقد كانت هناك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848.[2]

إن بعض الباحثين وضعوا شروطا أساسية للأحزاب مثل:عالم السياسية الشهير "صومويل هينتعتون". ودون الخوض في التفاصيل فقد وضع هذا الأخير أربعة شروط في هذا الشأن هي: التكثف، والاستقلال، والتماسك، والتشاعب الإقليمي ولكن بالرغم من هذه الشروط لم تنشأ الأحزاب السياسية على حدى بل نشأت بأسباب وأشكال مختلفة أهمها خمسة:

1- ارتباط الأحزاب السياسية بالبرلمان، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة إذ أنه مع وجود برلمانات ظهرت كتل النيابة، التي كانت النواة الأولى لنزوع الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهة والأفكار والأيديولوجيان أو المصالح، ومع مرور الوقف وجد هؤلاء حتمية العمل المشترك وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور

---

1 نور الدين حاروش" الأحزاب السياسية"، ط1،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص62

البرلمانات في النظم السياسية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام كما حدث في العديد من الرأي العام[1]

2- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم وهي التجارب التي بدأت التي بدأت مع سيادة مبدأ الاختراع العام عوض عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء،حيث ظهرت الكتل التصويتة مع ظهور اللجان الانتخابية التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بعض الدعاية للمترشحين الذين أصحبوا آليا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف، وقد اختفت تلك الكتل بداية مع انتهار الانتخابات، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر الرأي أي أن بداية ظهور الحزب هنا كان خارج البرلمان، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله.

3- ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات ، وقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها مشكلة أكبر جماعات تحقق الخدمة لأعضائها ولعل أبرز مثال على ذلك حزب العمال البريطاني ، الذي نشأ بداية في كتف النقابات العمال بالتعاون مع الجمعية النقابية الفكرية ، وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلا وخاصة في بعض الدول الاسكندنافية إضافة إلى ذلك فقد كان أساس نشأة الأحزاب المسيحية في أوروبا هو الجمعيات المسيحية.

4- ارتباط نشأة الأحزاب السياسية (في بعض الأحيان وليس دائما) بوجود أزمان تنمية سياسية، فأزمات مثل الشرعي والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية، ومن الأحزاب التي نشأة بموجب نشأة الأحزاب الشرعية نذكر الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت اثاث الحكم الملكي في أواخر القرن 18.

5- ظهور الأحزاب السياسية نتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم لمواجهة الاستعمار والتحرر من ينر الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمكن أن تلمس على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض دول العالم العربي الإفريقي.

[1] فليب برو" علم الاجتماعي السياسي، زير: محمد عرب ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 1998، ص 357

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية خارج المجتمعات الغربية.

إن ظهور الأحزاب في الدول المختلفة هو يختلف عنه في الغرب، فكان ظهورها لظروف تاريخية عملية التحرر الوطني، وذلك لتأكيد الذات الوطنية وخلق قيم المشاركة الايجابية عن مجموعة من العوامل الأخرى التي ساهمت في ظهوره هذه الأحزاب وندرج في هذا المثال الأحزاب السياسية في إفريقيا فهي مرتبطة بدخول حق الاقتراع في الحياة أنهم منحوا حق التصويت وكانت الظاهرة الحربية في آسيا نتيجة الجذور التاريخية والتراث التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية وفي الوجود الاستعماري من ناحية أخرى، إذ أن الممارسات والاتجاهات التي وزن و هيئة الظروف لخلق أحزاب منفردة هي نفسها العوامل الرئيسية التي أعاقت نمو النظم الحزبية الفعالية وذلك بفعل تراثها السياسي كذلك[1]، وهكذا أصبحت الظاهرة السياسية في العالم الثالث"أو العالم المتخلف تلخص كافة مقومات الحياة السياسية وهذا من خلال العدد الهائل للأحزاب السياسية وهذا أصبح أقرب إلى طوائف الأحزاب داخل هذه الدول وبالتالي أصبحت حسب بعض الآراء انعكاسا للوجه الديمقراطي، فالأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي "كلسن Esmein" بأنه لا حرية سياسية بدون أحزاب[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظهور الديمقراطية سبق ظهور الأحزاب وأن الممارسة الديمقراطية المباشرة والحقيقة –بكل تحفظ – كانت بدون أحزاب –وإذا ألقينا نظرة خاطئة على الدول العربية فإننا نجدها مختلفة فيها بينها فيما يخص بينها للديمقراطية التعددية الحزبية بينما نجد دول أخرى اعتبرت التعددية الحزبية جرم طبقت عليها الحضر فالدول الغير عربية التي تسمح قوانينها بوجود الأحزاب السياسية هي:

الجزائر،المملكة المغربية، وتونس، وموريتانيا، ومصر، والسودان، واليمن،والأردن، وسوريا ولبنان، والعراق، وفلسطين، والصومال، وجزر القمر.

بينما الدول التي تحضر وجود الأحزاب السياسية هي:

ليبيا، والسعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وعمان، وهي دول خليجية ما عادا ليبيا.

---

[1] رعد صالح الالوسي،السياسة النقدية في علم الجنوب، دار مجدولاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،2006، ص 54

[2] نفس المرجع، ص 54

المطلب الثالث: مفهوم الأحزاب السياسية:

تعريف الحزب السياسي: المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

المعنى اللغوي: جاء في مختار "الصحاح"، حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة ، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا ، والأحزاب يعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن هذا نرى أن كلمة حزب لغة تفيد الجمع بين الناس وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما.

كلمة سياسي: مأخوذ من كلمة سياسة، والسياسة لغة تنفيذ القيام بشؤون الرغبة واستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد ولهداية.

غير أن كلم سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول "مارسيل بريلو" أن السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة.

المعنى الاصطلاح: لقد تعددت التعريف تبين رجال الفكر السياسي والقانوني الأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الايديولوجيا والتي تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه.

الفكر الليبرالي: يركز في تعريفه للحزب السياسي على جانب العلمي والهدف التهاني للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب للوصول إلى السلطة ، والمشاركة في صنع القرارات كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه

فيعرفBengaminconstont" الأحزاب السياسة مع جماعة من الثامن لها اتجاه سياسي معينة"[1].

أما " جون جيكال"و"بندريأوريو""AndriHourion"و"Jeaucoiquel" أن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة يفيد تحقيق سياسة معينة.

[1]Macal, Prelob, suite poltique , CO,UF paris, 1967 P10

ويعرفه جورج بيرد أنه كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها ،وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها واسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة[1]

يلاحظ أن هذا التعريف يركز معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي وضع الأستاذ "فرونسوا بوربلا" ثلاثة عناصر لا بد من وجودها في كل جزب سياسي وهي:

1) مجموعة منظمة من الأفراد قادرة للتعبير عن مطالبهم.
2) وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.
3) وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.

الفكر الماركسي: يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوجد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي".

ويعرفه الحزب الشيوعي: "بأن طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستقلال بشتى أشكاله وصورة بهدف الوصول إلى حكم دكتاتورية بروليتاريا".

فمفهوم الحزب عند الفكر الاشتراكي الماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يتخولونها في المجتمع، فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة وأن الحزب الثوري أو العمالي يتركز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

الفكر العربي: يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها: تعريف الدكتور" سليمان الطماوي" الذي يعرف الأحزاب السياسية "بأنها جماعة متحدة من الأفراد، يعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين[2]"

أما الدكتور "رمزي طه الشاعر" : فيعرف الحزب السياسي على أنه"جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتقون حولها ويتمسكون بها ويدافعون

---

[1]Burdeau, G, Traite de Science Poltique, Cite Par, Menoumi, (A) droit, conste P141

[2]سليمان الطماوي ,السلطات الثلات في الدساتير العربية المعاصرة و في الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة), ط1، دار الفكر العربي , لبنان ,1996،ص 7_62

عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصل إلى السلطة أو الاشتراك فيها[1]"

أما الدكتور"سعاد الشرقاوي" فتعرف الحزب بأنه:"تنظيم دائم يتم على المستوين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى المساندة الشعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة[2] "

المبحث الثاني" تصنيفات الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية.

المطلب الأول: تصنيفات الأحزاب السياسية.

–التنصيف الكلاسيكي للأحزاب السياسية:

هناك تصنيفات متعددة للأحزاب السياسية وهذا التعدد راجع إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يخص إيديولوجياتها وطبيعتها وتركيبها وحجمها وأهدافها ومن أشهر التصنيفات في هذا المجال التصنيف الذي قدمه "موريس دوفرجيه"حيث صنفها إلى أحزاب وأحزاب ماهية وتجدر الإشارة إلى وجود فارق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الجزئية، فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل أما تصنيف النظم الحزبية، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي إلى ثم في الدولة، أحزاب ايديولوجيا، أحزاب براغماتية، أحزاب أشخاص.

الأحزاب الايديولوجيا وأحزاب البرامج: وهو الأحزاب التي تتمسك بمبادئ وايديولوجيا وأفكار محددة ومميزة عن باقي التنظيمات الأخرى أي أنها تتمتع بخصوصية لها وحدها لا تشاركها فيها الأحزاب الأخرى، ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية [3].

الأحزاب البرغماتية: سيتم هذا النوع من الأحزاب في وجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج إلى تغيير الخط العام لحزب وفق لتطور الظروف، لقد لاحظنا في المدة الأخيرة العديدة من الأحزاب غيره ـو دولية[4]

---

[1]رمزي الشاعر, الإيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة, دار النهضة، القاهرة، 1979،ص104.

[2]سعاد الشرقاوي, النظم السياسية في العالم المعاصر, دار النهضة، القاهرة ،1979,ص200.

[3] محمد سويدي ، علم الاجتماع السياسي ميدان وقضيا، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص101

[4] مورين دوخرجية، مدخل إلى علم السياسة ، سامي الدروبي وجمال الاناسي، دار دمشق، دمشق 1983، ص 149

أحزاب الأشخاص: هي اسم على مسمى ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هذا الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له وهو الانتماء للزعيم سرده قدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم.

أحزاب الأطر والكوادر: وتطعم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا القران 19 والتي تعرف في غضون الحاضر الأحزاب بالمواطنين والأحرار، وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة ، ولا تضع في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة، وعلاقتها الداخلية مزية وتصل إلى درجة الهشاشة.

الأحزاب الجماهيرية: وتضم أكبر عدد من الجماهير إلى صفوفها البعض ومع القيادة ، ويقوم الأعضاء بتمديد اشتراكات مالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي ، ونحن هذا النوع من الأحزاب تندرج الأحزاب الشمولية، الأحزاب الشيوعية القومية والدينية، وكذلك الأحزاب ذات المضامين الاجتماعية والاقتصادية أو البيئة تستقطب الجماهير لتحقيق غابات سياسية اجتماعية ومالية بغية بتحقيق الجماهير وتوعيتها سياسيا وإعداد نخبة منها تولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة[1].

المطلب الثاني: علاقة الحزب بالدولة.

يقوم الحزب السياسي بجملة من الخدمات المهمة داخل الدولة وأهمها:

- إن ايديولوجية الحزب إلى الوعي وتعمل المسؤولية بما يثير فيهم من اهتمام متواصل بالشؤون العامة من خلال التنظيم الحزبي.

- إن وجود أحزاب متنافسة يساعد الشعب على الاقتصاص من الحكام الفاسدين ومكافأة الحكام الصالحين، لأن الحزب عند ما يكون في شدة الحكم له منافسين خارج السلطة، يقدمون بمراقبة نشاطات هذا الحزب الحاكم، وقياداته، التي هي نفسها قيادة الدولة، ومن خلال ذلك تكشف الأحزاب المنافسة للحزب الحاكم مدى فعاليته أو فساده، وبالتالي ستسهم في تقييم الحاكم وحزبه بما يمكن الشعب من معايشته أو مكافأته.

- يعمل الحزب السياسي كمنظمة تقوم بتقديم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الأفراد الشعب، ويراقب أعمال الحكومة.

---

[1] موريس دطراجية، مرجع سبق ذكره، ص150

المطلب الثالث: النظم الحزبية التنافسية واللاتنافسية

النظم الحزبية التنافسية:

تشتمل النظم الحزبية ، نظام الحزبين الحزب المهيمن:

النظام التعدد والحزبي:

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام،(حالة ايطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، فرنسا، النرويج، الدنيمارك)، يتميز هذا النظام بوجود أحزاب كثيرة بالدولة ، بحيث لا ستطيع أحداهما الوصول إلى الحكم غالبا إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، وهذه الأحزاب تكون عادة ضعيفة لأنها لا يمكنها من تحقيق أهدفها بالصورة التي ترغب بها، ومع هذا يعد هذا النظام من أكثر الأنظمة انتشارا، بالرغم من كثرة الالتباس والغموض الذي يحدث داخل النظام السياسي بين انقسام الرأي إلى مالا نهاية التعددية الحزبية ؟ كثرة الأحزاب مردت الاختلافات والتناقضات الموجودة داخل المجتمعات كالاختلافات السياسية والاجتماعية والصراعات والصراعات العرقية والدينية والعصرية[1].

نظام الخزبين:

يتميز هذا النظام يوجد حزبين كبيرين يتنافسان للوصول إلى السلطة دونما الحاجة إلى الائتلاف، ونظام الحزبين هذا هو في الحقيقة نظام تعدد حزبي، لكن هيمنة حزبين على الحياة السياسية وتمركز الحياة الداخلية حرمت الأحزاب الأخرى من البروز، كما أنه يمكن وجود أحزاب صغيرة بعيدة عن السلطة أو خارج العملية السياسية وهذا أمر طبيعي مادام نظام الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير وحرية الرأي العام والمعارضة وغيرها.

وكأمثلة لهذا النظام نجد الولايات المتحدة الأمريكية الحزبين الكبيرين : الديمقراطي، الجمهوري، إضافة لأحزاب كثيرة منها الحزب الشيوعي والاتثوالي وأحزاب محلية وأخرى قومية، ولكن تمثيلها في مجلس النواب لا يقارن مع الحزبين الكبيرين، ونفس الشيء نجده في بريطانيا، فكما جانب الحزبين الكبيرين المحافظين والعمال هناك حزب ثالث صغير وهو حزب الأحرار، ولكن مسألة تمثليه في مجلس العموم يجعل نظام الحزبي في بريطانيا أقرب

[1] د، نور الدين داروش، مرجع نفسه، ص130-131

من نظام الحزبين منه إلى نظام تعدد الأحزاب، وعلى العموم فإن نظام الحزبين يعتبر من الظواهر المميزة في الدول الأنجلوساكونية.

نظام الحزب المهيمن:

يوجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر لكن منافستها له هي منافسة نظرية ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية ، وإن ظهر في دول ديمقراطية.

النظم الحزبية اللاتنافسية:

إن النظام الحزبي اللاتنافسية والذي يعني وجود أي منافسة واللانظرية بين الأحزاب السياسية وهذا نظرا لوجود حزب واحد أي نظام الحزب الواحد، وهذا النظام تختلف من دولة إلى أخرى ومعناه وجود حزب منظم ومعترف به لوحدة من قبل السلطة القائمة في الدولة، وعمليا لا يكون مسموح وجود أحزاب أخرى، وإذا حدث تكون سرية وغير مصرح، أو غير مسموح لها بالنشاط ويصف موريس دوفرجية نظام الحزب الواحد بأنه تكييف تقني للديكتاتورية المتولدة في إطار ديمقراطي ، وعليه يصبح الحزب واحد بأنه تكييف تقني للديكتاتورية المولودة ، في إطار ديمقراطي ، وعليه يصبح الحزب الواحد وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم لا غير، بل أكثر من هذا يتميز هذا النوع من الأنظمة بالمركزية الشديدة وإصدار معظم القرارات من القمة لتلتزم بها القاعدة ولا أثر للمنظمات البرلمانية عمليا، وتمتم بالتطور السياسي بل لها اهتمامات أخرى كالحذف والثورة وغيرها.

ولنظام الحزب الواحد عدة مميزات منها: ينظم إليه على أنه الحزب الصفوة وعضويته ليست مفتوحة للجميع بل تفتح بشروط الحزب، وبالتالي يصبح الحزب كأداة الربط بين الحكومة والجماهير كما أنه يحتكر العمل السياسي والحكومة.

ففي النظرية الشيوعية الحزب السياسي جزء من طبقة معينة يمثلها ويعمل على تحقيق مصالحها ويعتبر أداة نفسا لها ضد باقي الطبقات[1].

[1] محمد نصر مهنا، في علم السياسة قراءة في المنهج، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007، ص 81

أما النظرية الفاشية فترى أن الوحدة الأمة تلتزم وحدة الحزب، ذلك أنه في ظل التعددية الحزبية تضيع المصلحة العامة نتيجة الصراع بين المصالح الخاصة ويتعذر الاتفاق.

يتصف النظام الحزبي باللاتنافسية مع عدم وجود أي منافسة ولو نظرية بين أحزاب سياسية ، أما لوجود حزب واحد، أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تفصح لقادته في إطار جبهة وطنية ليس مسموحا لأي منها بالاستبدال عنها، وقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 في الاتحاد السوفياتي بل في كل ربوع أوروبا الشرقية فيما بعد.

المبحث الثالث: وظائف الأحزاب السياسية و أهم الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة.

المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية.

أولا: وظيفة الوسيط المعبر عن الإدارة الشعبية:

يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام وتكوينه، وعند قيامه بهذه العملية يسمى إلى توطيد نفوذه أما بكسب ثقة المواطنين في الحالة ممارسة السلطة أو بالضبط على الحكومة في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي وعلى هذا النحو يصبح وسيط بين السلطة والرأي العام وبقيامه بهذا الدور فهو يقوم بوظيفة منيرية، "Foneetiontibuntienne" حسب جورج لافو[1]، لأنه يسمى إلى رفع مطالبه التي تعالج داخل العلية السوداء، فالفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة وبهذه الطريقة يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من حيث المصلحة الخاصة بالفرد ومن ثم يكون الحزب قد هيكل الأفراد والجماعات المختلفة ومكنها من التعبير عن مطالبها بصفة وفعالة[2].

[1] مذكرة ماجستير ، الظاهر الميزنية في الجزائر

[2] Jean Boudoum, Opcit , P74

ثانيا: وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع:

وهي من الوظائف المحورية في الحياة الحزب السياسي ومن خلالها بتوجيه المواطن واتقاء روح المسؤولية لديه وإشعاره بعدم ثنائي المصلحة العامة مع المصلحة الفردية ، هذه العملية التحسيسية التي يقوم بها الحزب تسعى إلى تجاوز غياب روح المسؤولية إلى عامة الناس فالأحزاب تقوم بدور مهم لإعداد المواطن سياسيا وتساهم في توعيته كما تضع التوجيه العام الذي يتبناه الحزب من القضايا المطروحة من خلال برنامج مجرد من خلال عمل سياسي يتماشى والواقع.

وظيفة تكوين واختيار النخبة السياسية:

يتفق الجميع أن الأحزاب السياسية تهدف من خلال نشاطها السياسي إلى الوصول السلطة أو البقاء فيها، لكنها في ذات الوقت المدرسة تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة وتدفع هذه المدرسة بأنجب طلابها ليتعرف عليهم الناخب ويرافق هذه الوظيفة التكوينية عملية انتقاء المترشحين أو الإطار السياسية، وتبد أهذه العملية الانتقائية داخل الحزب على اعتبار أنها المكان المناسب لتلقين الأفراد الذين ستوكل له مسؤوليات سياسية ويحدث ذلك بوضعهم محل التجربة للتأكد من كفاءاتهم. و في نهاية كل تجربة يدفع بمن هو أنسب و أكفأ لتولي المهام السياسية أمام الهيئة الناخبة.

وظيفة تنظيم المعارضة :

من بين الأهداف التي يناط لها الحزب للوصول إلى السلطة ولهذا الفرض يحاول التأثير على السلطة القائمة بواسطة تنظيم المعارضة الجميع من إبداء الراي المساند أو الراي المخالف ويتم ذلك في إطار قانوني ، منظم يجعل من المعارضة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة.

يقوم الحزب السياسي بجملة من الخدمات داخل الدولة وأهمها:

1- إن إيديولوجيا الحزب لها دور كبير في إثارة ولاء لحزب والشعور بالانتماء لفئة أو جماعة معينة ، وتزداد أهميتها عندما تكون تمثل الأمة بأكملها ، فنجعل الأفراد يؤمنون بالوطن وزعماته وقياداته، وبالأساليب السياسية التي تسير على مقتضاها وتبرز أهمية الوحدة الوطنية وبالاستقلال والنمو الاقتصادي، وتعطي الأجراء في المجتمع بالطرق والوسائل العقلانية ، وتحدد لهم أولويات هذه الأهداف، ودورها وأثارها الايجابية على الوحدة الوطنية، كما تجعل الأفراد يدركون أن معالجتهم الحيوية والأساسية ترتبط بالدولة ، وأن رفاهيتهم ترتبط بالانتماء إليها[1].

2- الأحزاب السياسية يمكنها المساهمة في تحقيق التكامل البنائي والايديولوجي الأول، لتصل إلى تحقيق أمرين هما:

- بين النخبة والجماهير، وبين الريق والمدينة وقيام ولاء لمجموعة موحدة من القيم و المعتقدات ، وتكون ذلك من خلال خلق إطار تنظيمي يسمح للأفراد بالمشاركة ، وغرس قيم احترام قواعد اللعبة السياسية، والعمل من خلالها، وفي إطارها وعلى هذا الأساس يكون دور الحزب أنه حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم، ويعمل على شرح سياسة الحكومة لأعضائه، يهدف كسب تأييدهم له، حثهم على معارفه لها، كما أنه يسهم في نقل رغبات ومطالب المواطنين إلى الحكومة وأي قيد يوضع على حريات الشعب وحقوقه السياسية، كتحريم قيام الأحزاب السياسية المعارضة، يؤدي إلى وجود فهوة بين النخبة والجماهير، وينتهي الأمر إلى إعاقة قيام الوحدة الوطنية بين الشعب.

3- الحياة الحزبية هي إحدى ضمانات حرية الشعب السياسية، وهي سبيل تنافس وتطاحن في خدمة الشعب في مختلف أوجه الخدمة، فهي سبيل تجنيد الكفاءات السياسية لحمل المسؤولية على مختلف مستوياتها، وهي السبيل الوحيد لدفع المواطنين.

---

[1] منيلف الزاز، الحيرية ومشكلاتها في البلدان المختلفة ، دار العلم للملايين، بيروت، 1965، ص14

المطلب الثالث: وسائل الأحزاب في تحقيق أهدافها.

1) **الوسائل السياسية**:

وتشمل التمثيل النيابي في البرلمان، فلكل حزب عددا من المقاعد التي يفوز نهائي الانتخابات البرلمانية، ومن خلال هذه المقاعد، يستطيع مناقشة القضايا الهامة بالنيابة له وللمجتمع الذي هو فيه، كما أن اشتراك الحزب في الأعمال الإدارية في الدولة كأن يشغل أحد أعضاء الحزب منصبا معينا في الوزارة، أو في إحدى إدارات الدولة، يمكنه من المساهمة في تحقيق أهدافه واديولوجيته، كما أنه تلجأ السياسية في إشارة شعور الأفراد في المجتمع تجاه أهداف وايدلوجية الحزب، أو تجاه نفسية ما، نعرض كبس التأكيد الشعبي حتى تتمكن من نيل ثقة الشعب ، ولذلك تندمج المصالح الخاصة بالمصالح الخاصة بالمصالح العامة، واستراتيجيه في ذلك، تكون من خلال تمسكه بالشعارات القومية والوطنية ،سعيا وراء تحقيق المصلحين الخاصة والعامة للحزب السياسي

2) **وسائل ربط المصلحة الخاصة للأحزاب بالمصلحة العامة**:

وذلك عن طريق تمسك الشعارات القومية والوطنية، بهدف ضمان التأييد الشعبي، حتى وإن كانت أهدافها الضمنية هي أهداف هدامة، مثل بعض الأحزاب الطائفية أو العرقية، كما أن بعض الأحزاب تحاول السير بالدين أو القومية، من أجل تحقيق التأييد الشعبي، ويستخدم بعضها الآخر العنف لتحقيق أهدافه، حيث يكون ذلك العنف إما ظاهريا مثل: الأحزاب الفاشية أو مستقرا من خلال الضغط الاقتصادي والاجتماعي.

وسائل الاتصال: وفيما تتيح الأحزاب بعض المظاهر الخاصة، لتمييزها عن غيرها، كالزعم الخاص بها أو من خلال الصحف التي تصدرها وتعبر عن أفكارها وبرامجها، ومن خلال المدارس والجماعات والمعاهد العملية وتحقيق هذه الأشياء يتطلب دعما ماليا للحزب، وهذا ما يقوم به أعضاء الحزب من خلال اشتراكاتهم، إضافة إلى الصعبات والمساعدات المالية التي يتحصل عليها الحزب من رجال الأعمال والتجارة والاقتصاد وتسعى المؤسسات التي تقوم الأحزاب لتنفيذ برامجها والقيام بوظائفها، وتهيئة الإمكانيات اللازمة لعملها

ويلعب الرأي العام دور كبير في تنمية المعارضة ، فهو المبادر لرغبة التعبير، ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها، على كونها برامج بديلة عن برامج الأغلبية الحاكمة، وعلى هذه الأغلبية أن تقبل النقد الموجه لها.

خلاصـــــــــــــة:

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني حول الأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الايدولوجيا والتي تطول النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه ولا شك أن نشأة الأحزاب السياسي كانت نتاج واقع عسير و يتمثل هذا من خلال نشأة الديمقراطية في بلاد الإغريق ولا شك التجارب السياسية لبناء المجتمعات الغربية أعطت لظاهرة الأحزاب السياسية طبيعة وصبغة خاصة تتماشى وفق الصيرورة التاريخية والحضارية لهده المجتمعات ويبدو أن الأحزاب السياسي كمحصلة للفكر السياسي الغربي من خلال النخبة المشبعة بالثقافة الخاصة بالمجتمعات الغربية لم يتماشى هدا المفهوم خارج هده المجتمعات بالرغم من رواجه فيها و هذا ما تمثل في انتكاسة مسارات الديمقراطية والحزبية في المجتمعات العربية و ما نتج من أزمات سياسية فيها كتلك التي طرأت في الجزائر سنة1988 في أحداث أكتوبر الدامية .

سنحاول استخلاص جملة المفاهيم المتضمنة في الفصل الأول من خلال إبراز رأيين سائدين في الحقل السياسي :

أ- الرأي المعارض:

يرى هذا الرأي بأن الأحزاب السياسية لا تعدو أن تكون تنظيمات تساهم في زعزعة الوحدة الوطنية، باعتبار أنها تدعو إلى التنافس والتناحر وتبث روح الانقسام بين المواطنين بتدخلاتها السلبية المتمثلة في معارضة ما يقدمه غيرها تؤثر على الرأي العام فتشوهه ولا يصبح تعبيرا حرا.

وإلى جانب ذلك نجد أن الأحزاب السياسية تعمل لتحقيق مصلحة أعضائها الخاصة إذ لم نقل قيادتها فقط، مما يؤثر على المصلحة العامة وفضلا عن ذلك فإن الأحزاب سبب ضرورة اعتناقها لإيديولوجية معينة تصبح متأثرة بغيرها من الأحزاب الأجنبية، وقد تتحول إلى تنظيمات عميلة تتلقى التوجيهات من الخارج، خاصة من الدول النامية حديثة الاستقلال التي

ارتبطت أحزابها أثناء الكفاح بأحزاب سياسية أجنبية قدمت لها يد المساعدة، وأخيرا فإن الأحزاب رغم تضافر تنظيمها ونشاطها بالديمقراطية إلا أنها بمجرد تولي السلطة تعزف عن تلك الصفة وتتحول إلى أحزاب دكتاتورية لا تتوانى عن استعمال كل الوسائل للتأثير على غيرها من الأحزاب.

ب-الرأي المؤيد:

يرى هذا الرأي بأن الأحزاب السياسية هي مدارس تثقيفية، حيث يتخرج منها رجال السياسة محنكين قادرين على تسيير شؤون الدولة بسهولة كما أنها عامل من عوامل المراقبة لأعمال الحكومة باطلاع الجماهير على مشاريع الحكومة وتصرفاتها وتكييفها مع المصلحة العامة، وفضلا عما سبق فإن وجود الأحزاب السياسية يبرهن على وجود ديمقراطية فعلية بشرط أن يكون رائدا في عملها وهو المنافسة السياسية.

الفصل الثاني:

واقع التجربة الحزبية في الجزائر من خلال دستور الإصلاحات 1989م

تمهيـــــــــــــد:

يعد دستور 1989دستورا ديمقراطيا ليبراليا، فتح المجال لاحترام الحريات في كل المجالات السياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية وتعد المادة40 من أهم موارد هذا الدستور لأنها سمحت لأول مرة للشعب الجزائري منذ استعادة استقلاله بإنشاء أحزاب سياسية فقد خلفت أحداث 5 اكتوبر88 حسب الإحصائيات الرسمية حوالي 1442 جريح و189قتيلا، وفي ظل هذه الأحداث ألقى رئيس الجمهورية خطاب في10 منددا فيه باحتكار السلطة وأبدى تأسفه عن الخسائر والضحايا التي خلفتها الأحداث، وتوعد الشعب بإجراء إصلاحات سياسية شاملة.

أسفرت أحداث أكتوبر وما زامنها من اضطرابات وحركات احتجاجية على الصعيد السياسي و الاقتصادي والاجتماعي جملة من الإصلاحات السياسية التي شملت تعديلات كمحاولة لتكيف النظام مع بيئته، وقد مست هذه التعديلات جوانب سياسية عديدة يظهر ذلك من خلال التعديل الجزئي للدستور في 3نوفمبر1988 حيث قرر رئيس الجمهورية أن يعرض مشروع تعديل الدستور على الشعب عن طريق الاستفتاء.

و لأن دستور سنة 1989 لم يفصل في كيفية ممارسة حق العمل السياسي كان لزاما على المشرع أن يتدخل في هذا الشأن، و بالفعل فلم يمضي وقت طويل حتى صدر القانون 11/89 المؤرخ في 05 يوليو 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، و الذي وضع الإطار العام لكيفية ممارسة هذا الحق بدءا من تحديد شروط التأسيس مرورا بالواجبات القانونية التي تحكم نشاط هذه الجمعيات، وانتهاء بضمانات الممارسة.

فما هي أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا الدستور والمتعلقة بالنشاط الحزبي؟وكيف كانت إصلاحات التعددية الحزبية في الجزائر؟

وهذا ما سنتطرق إليه في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: بدايات الإصلاحات السياسية.

المبحث الثاني: الاطار القانوني المنظم للأحزاب.

المبحث الثالث: مستقبل التعددية الحزبية في الجزائر.

المبحث الأول: بدايات الإصلاحات السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الاصلاحات السياسية ومضمونها.

هو تحسين وضع أو تعديل ما هو خطأ، أو الفاسد، أو غير المرضي، وما إلى ذلك. تم استخدام المصطلح بالسياق السياسي في أواخر 1700 من قبل حركة كريستوفر ويفل التي سعت للإصلاح البرلماني.

" تعرف الموسوعة السياسية الاصلاح بانه تعديل او تطوير غير جدري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها والإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"[1]

و يتميز الإصلاح عن الثورة كون هذه الأخيرة تسعى للتغيير الشامل و الجذري، في حين أن الإصلاح يهدف لمعالجة بعض المشاكل و الأخطاء الجادة دون المساس بأساسيات النظام. و بهذا فإن الإصلاح يسعى لتحسين النظام القائم دون الإطاحة به بالمجمل. و يعد الإصلاح ضرورة في البلدان النامية لتحسين مستوى المعيشة و يتم غالباً بدعم من المؤسسات المالية الدولية و وكالات المعونة. و يمكن أن يتضمن إصلاح السياسات الاقتصادية، و الخدمات المدنية، و الإدارة المالية العامة.

يمكن الإشارة إلى الإصلاح بشكل عام بمعنى تعديل أو تطوير غير جدري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها و الاصلاح خلافا للثورة ليس إلا تحسينا لأداء النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام وبالتالي فإن الإصلاح هو عبارة عن تغيير سياسي أي تحول الأبنية والعمليات أو الأهداف التي تؤثر على عكس الثورات والانقلابات.

وقد استخدم مفهوم الإصلاح على نحو واسع النطاق في بدايات حركة الإصلاح الديني التي نشأت في القرن السادس عشر بقيادة مارتن لوثر وذلك لإنهاء نظام الإقطاع والتحرر

---

[1]بن ماحي أحمد ,دراسة و تحليل مستقبل الاصلاحات السياسية في الجزائر ,(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر),قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,جامعة الدكتور مولاي الطاهر ,سعيدة 2014-2015.

من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية نضرا لما كانت تملكه هذه الأخيرة من سلطات في تلك المرحلة مثل صكوك الغفران ومحاكم التفتيش وغيرها.

والإصلاح لغة من صلح الشيء صلاحا كان نافعا ومناسبا ويقال أصلح الشيء بمعنى أزال منه الفساد والإصلاح في اللغة العربية يعني أيضا التقويم و التغيير نحو الأحسن والأفضل في ميدان العلوم السياسية يشير المصطلح إلى عملية التطوير والتعديل في أنظمة الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل دولة معينة في إطار النظام القائم والوسائل المسموح بها من قبله، واستنادا لفكرة التدرج، وهذا ما يجعله يختلف اختلافا جوهريا مع مفهوم الثورات والانقلابات، أين تسع الجهات الثائرة التي تبنت الانقلاب إلى هدم الأنظمة القائمة سواءا على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي، وإعادة إنتاج أنظمة جديدة تختلف عن الأنظمة السائدة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يقصد بالإصلاح السياسي، عملية التحول من الأنظمة الرجعية والتسلطية إلى مجتمعات أكثر انفتاحا وديمقراطية ، وهو عملية تعديل وتطوير قد تكون جزئية أو جذرية في أشكال أنظمة الحكم والعلاقات الاجتماعية، ويتم هدا من خلال تعديل الأنظمة و الانتقال من حالة أخرى ومن بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة تطور العصر ومتغيراته وإرساء قيم الحرية التي تستند على عنصر الاختيار الذي هو جوهر الديمقراطية وجوهر الديمقراطية يقتضي مستوى معين من المؤسسية، أي وجود معايير قانونية تحكم المؤسسات بعيدا عن الجمود والشخصانية والتسلط، ووجود هذه المعايير هام جدا لاستيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الاصلاح وما تجدر عليه الإشارة كذلك هو وجود ارتباط عضوي بين مفهوم الاصلاح والركود. فغالبا ما يكون الاتجاه إلى حالة الإصلاح عندما يكون هناك ركود ، وينضر اليه باعتباره التدابير التي تدفع المجتمع نحو التطور، وانهاء الفوضى ادا ما اتجه الأفراد إلى التهرب من الالتزام بالقواعد القديمة التي كانت تستعملها الدولة لتنظيمهم، وهدا ما يؤدي الى الخروج من أطر الدولة القديمة الى اطر الدولة الحديثة.

"لإصلاح الحكم هما الدولة الكفوة ومجتمع مدني مؤثرا وعليه فان برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر نضام الحكم (نضام التمثيل، التشريع، سيادة القانون المشاركة) وتفعيل صوت الشعب (تعزيز الحكم المحلي،تنمية المجتمع المدني الإعلام، المستقل)"[1]

و الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الابنية المؤسسية السياسية ووظائفها واساليبها و عملها واهدافها وفكرها,وذلك من خلال الادوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار[2]

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر والإصلاحات السياسية.

إن اختيار التعددية الحزبية كوسيلة لتنشيط و تفعيل الحياة السياسية، كان نتيجة لتبني نظام الديمقراطية اللبرالية الذي تم تدشينه من قبل الجزائر من خلال دستور 23 فبراير 1989 والذي نص في الفقرة الأولى من مادته الأربعين على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به.

و نظام التعددية السياسية هذا عدا عن كونه مجموعة مبادئ و قواعد و مجموعة آليات و مؤسسات فهو يعد تيارا فكريا تدعمه فلسفة معينة تتمحور حول فكرة ترقية الفرد في كنف الجماعة[3]. و تقويم وجوده من خلال الدفاع والمحافظة على حقوقه وحرياته، كما أنه يعد من أهم أركان ودعائم فكرة دولة القانون. وينبني هذا النظام على عناصر قاعدية رئيسية هي:

- قيام التمثيل الشعبي على أساس انتخابات حرة.
- مبدأ الفصل بين السلطات يضمن رقابة البرلمان لأعمال الحكومة.
- تسلسل القواعد القانونية يحكمه مفهوم دولة القانون.

و لأن دستور سنة 1989 لم يفصل في كيفية ممارسة حق العمل السياسي كان لزاما على المشرع أن يتدخل في هذا الشأن، و بالفعل فلم يمض وقت طويل حتى صدر القانون 11/89

---

[1]نوزاد عبد الرحمان الهيتي, الحكم الصالح في الوطن العربي ,مجلة العلوم الانسانية,السنة الرابعة العدد 29جولية http://www.uluminsania.net2006

[2]مجمد سعيد ابو عامد,محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية,في مصطفى كمال السيد(محررا),الاصلاح السياسي في الوطن العربي ,ص535.

[3]بن ماحي احمد،دراسة وتحليل مستقبل الاصلاحات السياسية في الجزائر،(مدكرة لنيل شهادة الماستر)، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص: سياسات عامة وتنمية،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،ص55.

المؤرخ في 05 يوليو 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، و الذي وضع الإطار العام لكيفية ممارسة هذا الحق بدءا من تحديد شروط التأسيس مرورا بالواجبات القانونية التي تحكم نشاط هذه الجمعيات، وانتهاء بضمانات الممارسة ،ارست الديمفراطية التعددية عبر دستور 1989قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي فان اللفت للانتباه انها كانت منعرج في طبيعة الحياة السياسية في الجزائر وبداية التحولات على سائر الأصعدة[1].

المطلب الثالث: التأسيس السياسي للإصلاحات.

مرت الجزائر في مسيرتها السياسية بعدة مراحل، ففي مرحلتها الأولى (أي بعد الاستقلال) شهدت إصدار أول دستور سنة 1963 غير انه لم يدم سوى 20 يوماّ، ما جعل الجزائر تدخل في دوامة الفراغ الدستوري لمدة تجاوزت 11 عاما. وقد تميزت هذه الفترة ولغاية 1989 بأحادية الحزب وضيق مجال الممارسة السياسية، ما نتج عنه إقصاء وتهميش لعديد من فئات النخبة الجزائرية.

إن الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ وضع دستور 1989 وما تبعه من تعديلات دستورية ذات صلة بذلك، انعكست على نمط تطور الممارسات السياسية. حيث تضمنت تلك الإصلاحات العديد من أفكار الديمقراطية والانفتاح السياسي، وذلك بفتح باب التعددية الحزبية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة، مما مهد لبروز نخب جديدة تعكس طموحات المجتمع الجزائري، تعترف بالحوار.

إن الفترة بين 1989 ولغاية اليوم شهدت أحداث وتغييرات سياسية ودستورية أدت على خلق نمط من القيادة السياسية تسعى إلى تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

"غير أن هذا التطور والانفتاح السياسي اصطدم بالعديد من العثرات، لعل من أهمها تزامن تلكالإصلاحات مع فقدان الاستقرار وتصاعد شديد في مستوى الأمن، ما أدى إلى

---

[1]توازي خالد ،"الظاهرة الحزبية في الجزائر"،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستار)، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2005-2006 ص 120

الانشقاق داخل السلطةذاتها وتباعد الصلة التي تربط السلطة بمختلف التشكيلات السياسية التي يفترض أن تكون امتدادا لها سواء المؤيدة منها أو المعاضة"[1].

كل هذه المتغيرات فرضت نمطا من النظام الانتخابي انعكس على طبيعة النظام السياسي.

منذ أن كّرس دستور 23 فبراير 1989 النظام الديمقراطي والتعددية السياسية بصفة رسمية, لا يزال النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة ديمقراطية مناسبة لاكتساب شرعية مقبولة من طرف جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع, لان الديمقراطية لا تعني مجرد الإقرار بالتعددية السياسية, ولكنها تعني كذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد, تّصب كلها في إعطاء فرصة للموطنين للتعبير عن أفكارهم بكل حرية." كما أّنها تعني كذلك القيام بإصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية مكّملة للإصلاحات السياسية باعتبار أّن الديمقراطية هي مشروع مجتمع متكاملمن الناحية المنهجية, حاولنا تشخيص الوضع السياسي في سياقه التاريخي الذي يتمّيز أساسا بأحداث الربيع العربي"[2]. وما أفرزه من إصلاحات ديمقراطية في العديد من البلدان العربية, من جهة, وكنتيجة للانسداد السياسي من جهة أخرى. كما سعينا لوصف وتحليل طبيعة العوامل الظاهرة والخفية التي تعيق الإصلاحات السياسية في الجزائر, وكذا السياق العام التي صدرت فيه على المستويات الداخلية, الإقليمية والجيوسياسية. وقد اخترنا مجموعة من المؤشرات السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية, والثقافية, التي نعتقد أّنها كفيلة بقياس وضع الإصلاحات الديمقراطية في الجزائر. وأخيرا, حاولنا استشراف آفاق ومستقبل الإصلاح السياسي الجزائري.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة, التي عالجت موضوع الإصلاح الديمقراطي في الجزائر يبرز آتجاهان أساسيان:

---

[1]رياض الصيداوي, الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر ,مجلة المستقبل العربي العدد245, جويلية 1999 ص40.
[2]رياض الصيداوي، مرجع سبق ذكره ،ص67.

-الاتجاه الأول: يتفاءل بمستقبل هذا الإصلاح, ولا سيما منذ صدور دستور 1989 الذي فتح آفاقا جديدة للتغيير السياسي.

-الاتجاه الثاني: يتشاءم من إمكانية وقدرة هذه الإصلاحات على تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد دولة القانون."مادام أّن الإصلاح لم يشمل أركان ،النظام السياسي القائم.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أّهم تحّديات ومعّوقات الإصلاحات السياسية التي بادرت بها الدولة الجزائرية منذ 1989 إلى يومنا هذا."[1] والنظر في آفاق تجسيدها, كما سنحاول معالجة الموضوع معالجة أكاديمية وموضوعية في ضوء المتغّيرات الدولية والإقليمية.

ـ إن هذه الإصلاحات لم تحقق من الناحية الفعلية تغييرا جذريا في طبيعة نظام الحكم, مادامت أّنها لم تمّتد إلى تغيير في أساليب الحكم والإدارة والتسيير .

ـ إن الإصلاحات السياسية هي بمثابة الشرعية البديلة عن ''المشروعية الثورية''

ـ أن النخب السياسية الحاكمة تسعى من خلال الإصلاحات الديمقراطية إلى الحفاظ على مصالحها السياسية وامتيازاتها المادية التي تجنيها من ''الريع النفطي .''

ـ أن الإصلاحات السياسية هي وليدة ''أزمة'' على مستوى السلطة وعلى مستوى المجتمع معا.

من البديهي أّنه في كل المجتمعات التي تتحّرر من مرحلة طويلة من الاستبداد تعّد عملية البناء الديمقراطي فيها عملية شاقة وطويلة وتتعرض لمقاومات بيئية على جميع الأصعدة. والسؤال المطروح إذا: **ما هي قدرات الجزائر وسائر الأقطار العربية على بناء مشروع ديمقراطي قائم على الحداثة ؟**

---

[1]بن ماحي أحمد, مرجع نفسه ,ص99.

من الثابت أّنه توجد علاقة وثيقة بين الإصلاح والأزمة, بمعنى أّن الأزمة هي التي تّولد الإصلاحات, وتدفع بالحكام إلى اتخاذ إجراءات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمواجهة هذه الأزمة.

ويعتقد الأستاذ بلحاج صالح أّن الخطاب الديمقراطي العربي هو ''خطاب أزمة'' لسببين رئيسيين: أّولهما, لأنه ظهر في ظروف متأزمة ومضطربة, وثانيهما: لأّنه ولّد تشّنجات وتّوترات في وعي الأفراد وإدراك مشاكلهممن خلال التصادم بين مشروع السلطة وما يكتنفه من غموض من جانب, والمجتمع الذي يعيش في أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة نم جانب اخر. وقد انجّرت عن هذه الأحداث تداعيات هامة على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع, عّجلت بالإصلاحات السياسية الديمقراطية والنظام السياسي الجزائري, هو الآخر, يعاني من ''أزمة متعددة الجوانب'', وفي طليعتها ''أزمة الّشرعية'', وقد عّبرت أحداث أكتوبر 1988, كما جاء آنفا في سياق هذه الدراسة, عن عمق هذه الأزمةوحتى الساعة, لا يزال النظام السياسي القائم يبحث عن مشروعية بديلة ''للمشروعية التاريخية'', و''المشروعية الثورية'', التي مّيزت مرحلة نظام الحزب الواحد, والعهد الاشتراكي. وبطبيعة الحال إذا كان النظام يفتقد ـ أو ناقص ـ الّشرعية, فإنه من الصعوبة للغاية بمكان نجاح الإصلاحات التي يبادر بها مهما تكن طبيعتها.

المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للأحزاب.

المطلب الأول: الإيديولوجية الحزبية.

1-الإطار الأيديولوجي لحزب جبهة الانقاذ:

"هو حزب سياسي إسلامي تأسس في 1989م في اجتماع كبير ضم مجموعة كبيرة من العلماء ووعضاء المساجد وأساتذة الجامعات وعدد من المثقفين ."[1]وقد قامت هده الجبهة على عدة افكار منها:

- تحديد مجالات وجدول زمني للإصلاح.

- حل الجمعية الوطنية والدعوة الى الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر.

- تشكيل هيئة مستقلة لضمان نزاهة الانتخابات المحلية.

- التزام الدولة بحماية الحريات العامة لأعضاء الحزب واطلاق صراح المعتقلين وعدم ملاحقتهم ومتابعتهم.

- اعادة الاعتبار لهيئة الرقابة المالية اعادة النضر في سياسة الأمن.

- الغاء الاحتكار لوسائل الاعلام.

- وقف عنف الدولة ضد المطالب الشعبية.

- وضع حد لتضخم البطالة وهجرة الكفاءات وانتشار المخدرات.

- التزام رئيس الدولة بتطبيق الشريعة طالما أنه يحكم شعبا مسلما.

- حماية كرامة المرأة الجزائرية وحقوقها.

- إصلاح النظام التعليمي.

---

[1]مهدي جرادات،الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،2006،ص90-92.

- حماية المهاجرين الجزائريين وضمان التعليم الجزائري الاسلامي لهم والتسهيل لشروط عودتهم .

- دعم الانتفاضة الفلسطينية.

2-الاطار الأيديولوجي لجبهة التحرير الوطني :

هو الحزب الحاكم في الجزائر وهو حزب يتبنى الاشتراكية واتخاده عقيدة باعتبارها الحل الوحيد لمواجهةالتخلف الذي فرضه الاستعمار على شعبها، ولكنها ليست اشتراكية علمية (مقيدة بالفلسفة الماركسية) وإنما هي اشتراكية تستمد جدورها من فكرتين هما التقدم والعدالة الاجتماعية[1]ومن بين اهم اختصاصات الحزب ما يلي:

- ضمان تنقيد الاهداف التي ترمي الاشتراكية الى تحقيقها :

- دعم الاستقلال الوطني.

- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

- قيادة الشعب وتنظيمه والسهر الدائم على تعبئته لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية.

- توجيه السياسة العامة للبلاد

- الترشيح للوظائف السياسية العليا (الحاسمة)في الدولة كرئاسة الجمهورية وعضوية المجلس الشعبي الوطني (البرمان).

- إبداء الراي بشان إعلان الحرب من قبل رئيس الجمهورية.

- الموافقة الصريحة على الاتفاقيات التي يبرمها رئيس الجمهورية ومعاهدة الهدنة والسلم.

---

[1]محمد بو ضياف , النظام السياسي الجزائري ,"أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,جامعة الجزائر ,2008-2009.

المطلب الثاني: النزعات الحزبية سنة 1989.

ـ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية : تأسس في 10 فيفري 1989 قبل دستور 23 فيفري 1989. من مناضلين من الحركة الثقافية البربرية، من أجل السعي إلى تحقيق مبادئ الحركة الوطنية وقيم أول نوفمبر 1954، ويرى في برنامجه أن التسيير السياسي البعيد عن المشاركة والتداول أوصل البلاد إلى المأزق .المجلس الوطني رئيس الحزب مكتب السكرتارية اللجان العشرة الدائمة أمانة الهيئة التنفيذية الناحية على المستوى الجهوي الفدرالية على المستوى الولائي الفرع على المستوى البلديويحاول تجسيد المبادئ الجمهورية والتعددية الحزبية والنقابية في ظل السيادة الشعبية وفي إطار دولة الحق و القانون، واحترام الحريات الفردية والجماعية وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ومن المدافعين عن الثقافة واللغة والامازيغية وضرورة ترقيتها إلى لغة وطنية ورسمية .. ومع التداول السياسي على السلطة عن طريق الانتخابات الشعبية المباشرة والسرية وضد استعمال العنف في الوصول على السلطة والاحتفاظ بها .إن الهيكل التنظيمي للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ومكانة التداول على السلطة بداخله وفق نصوصه الرسمية تتحدد فيما يلي :

<u>المؤسسات القيادية الوطنية المتمثلة في :</u>

1ـ المؤتمر: الهيئة العليا للحزب يعقد مرة كل خمس سنوات،وأعضائه ينتخبون من القاعدة انتخابا سريا بالأغلبية حسب المادة 6 من قانونه الأساسي .

2ـ رئيس الحزب: حسب المادة 20 ينتخب من طرف المؤتمر من المؤتمرين بواسطة الانتخاب السري على الاسم بالأغلبية في دورين وهو مسؤول أمامه ،لكن لم تحدد مدة تولي الرئاسة أو تجديدها ،ولرئيس الحزب صلاحية تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية المتكونة من 14 عضوا وينهي مهامها .

3ـ المجلس الوطني: الهيئة السياسية السيادية بين المؤتمرين بموجب المادة 10.

<u>التنظيم على المستوى المحلي:</u>

المؤسسات المحلية : يعتمد فيها الحزب على الجهة أو الناحية على مستوى الولاية، وقد تشمل الجهة عدة ولايات وتعيين وتحديد الجهات يتكفل به المجلس الـوطني.

أما أمين الجهات أو الناحية يعين من طرف نائب رئيس الحزب بعد اقتراحه مـن الأمين الوطني المكلف بالتنظيم .وتتكون الناحية من مختلف الشعب ويديرها المكتب الجهوي وتجتمع مـرة كـل خمسة عشر يوما ويمكن لأمين المكتب الجهوي عزل أعضـائه بـالرجوع إلـى الأمين الوطني المكلف بتنظيمالمكتب الجهوي يكون على:

- **الثوابت ومقومات الحزب:** حزب وطني يسعى إلى تحقيق مبادئ وقيم الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر وتفعيل ثوابت المجتمع الجزائري بأبعادها الثلاثة مـع التركيز أكثر على البعد الامازيغي.

- **الانتخابات داخل الحزب:** كل الهيئات تنتخب سريا وبالأغلبية.

- **التعددية السياسية داخل الحزب:** يبرز بنص المادة 54 من حق المناضـل أن يترشح لجميع مستويات الحزب،ومن حق المناضل توجيه عرائض وتقارير في أي وقت لجميع هيئات الحزب والتعبير عن أرائه ومواقفه بكل حريـة أمـام جميـع الهيئات القيادية،لكن فيتو رئيس الحزب يحق له تعيين أعضـاء الهيئـة التنفيذيـة وإنهاء مهامها لأنها لا تنتخب .

- **تحديد مدة تولي السلطة:** رغم أنها محددة بخمس سنوات، إلا أنها غير محددة بفترة أو فترتين، ماعدا المكتب البلدي يجدد كل ستة أشهر ،وهو نفس ما تضـمنه القانون الداخلي للحزب .

ويتضح مما تقدم أن التداول في نصوص الحزب الرسمية غير كافية ولا ترقى إلى تجسيد التداول ولاسيما على القيادة بعدم تحديد مدة تولي السلطة بعهدة أو عهدتين تجسيدا لمبدأ التداول الديمقراطي.كما أن صلاحيات رئيس الحزب في تعيين و عزل أعضاء الهيئة التنفيذية يبعده عن التداول و يؤكد الطابع الرئاسي[1].

[1]محمد بو ضياف , مرجع نفسه , ص210.

المطلب الثالث: التجربة الحزبية بعد دستور 1989 م.

على الرغم من الفترة التي اكتسبها الطابع السياسي على مر الزمان وخاصة القيود التي منعت الحركة الوطنية .من جهة انفراد سلطة الحزب الواحد بإدارة البلاد بدون مشاركة أي فاعلين سياسيين إلا أن المشاكل التي ظهرت بعد الأزمة الاقتصادية وخاصة بعد سقوط أسعار البترول لزم على السلطة فتح مجال للمشاركة السياسية من أجل المشاكل التي أثرت على مختلف المستويات سواءا الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية[1].

إن تعديل دستور 1989 كما يراه بعض فقهاء القانون الدستوري أن استخدام مصطلح الجمعية السياسية ليس من هذا من قبل الصدفة، وإنما كان المقصود منه هو ترك المجال مفتوح أمام التشكيلات السياسية للانطواء تحت راية جبهة التحرير الوطني حيث ظهرت بعض التشكيلات السياسية للوجود قبل التعديل الدستوري حيث تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية منها:

- انشاء التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية في 29 فبراير 1989م، الحزب الاجتماعي الديمقراطي و الحزب الوطني للتضامن و التنمية و 58 حزبا اخر اعتمد ما بين 1989 و 1992.

- الظروف التي سبقت اقرار التعددية الحزبية في ضل دستور 1989 :

1- تعتبر احداث اكتوبر 1988 اهم حدث مباشرأدى إلى إقرار التعددية الحزبية التي تبناها الدستور الصادر بعد ذلك في 23 فبراير 1989، بل تعتبر هده الأحداث انقلابا جذريا في النظام السياسي حزبي في النظام الجزائري،" فالمؤسس الدستوري لم يكن ليعدل الواحد مهما كانت المعارضة سياسية الموجودة في الداخل و الخارج السرية و العلنية"[2].

2- و إذا كانت هذه الأحداث هي السبب الظاهري المباشر فإنها كانت في الحقيقة توجد عدة أسباب و خلفيات مهمة وراء تلك الأحداث، ومن أهم هذه الاسباب الخطاب الدي القاه رئيس

---

[1]ناجي عبد النور ,"النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية , مديرية النشر قالمة , 2007 ص49.

[2]صخري طه , المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم القانونية ,جامعة باتنة 2013_2014 ص 66.

الجمهورية و الأمين العام للحزب الوحيد السيد شادلي بن جديد يوم 19 سبتمبر 1988 أمام مكتب التنسيق الولائي وبحضور الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) والذي جاء بعد انفتاح الاجتماع المخصص لمناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر و ليبيا بالإضافة الى الانتقادات الموجهة للحزب و الحكومة واتهامهما بالتقصير في اداء المهام الكلفين بها والتقاعس عن معالجة المشاكل الداخلية الخطيرة ,الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية المتردية و ذلك نتيجة انخفاض أسعار وأعلن عن انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية.وهو ما الذي أدىإلى بداية الاضطرابات المناهضة لسلطة ابتداء من يوم 5 أكتوبر1988، بل إن هذه الأحداث وبالرغم مما نتج عنها من خسائر فادحة في الأرواح و الخسائر الاقتصادية الكبيرة إلا أن رئيس الجمهورية ومن ورائه النظام الحاكم الفعلي لم يكن في نيته اعتناق التعددية الفعلية، وفي خطاب شاذلي بن جديد رئيس الجمهورية والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي أعلن أن التعددية تتكون داخل حزب جبهة التحرير الوطني غير أن المؤسس الدستوري ونضرا للتطورات الداخلية و الخارجية . " إن ضخامة الخسائر و تعالي الأصوات من مختلف الحساسيات والاتجاهات و الانقسامات داخل النظام الحاكم أدى إلى اعتماد النظام الحزبي التعددي، والذي استعمل فيه كما راينا مصلح الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث يوم 23 فبراير 1989 .تم إجراء استفتاء حول التعددية الحزبية"[1].

المبحث الثالث: مستقبل الممارسة الحزبية في الجزائر.

إن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر تؤكد في الكثير من الأحيان أن هذه الظاهرة لا تزال في مرحلتها التكوينية رغم الاشواط التي قطعتها و هدا تماشيا مع التطور السريع الذي عرفه المجتمع على مستوى الثقافة المستوردة عبر الاعلام الاجنبي الذي غزى الحياة

[1]أحمد الخطيب نعمان ,الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري , جامعة مؤتة ,الأردن 1999 ص 108.

الجزائرية كما يبدو ان الاوضاع السياسية و المجتمعية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية كان لها الاثر البارز على ظاهرة الاحزاب في الجزائر و عدم اخذها المكان الذي يليق بها[1].

ولقد اثبتت التجارب التاريخية ان الطرف الذي لا يستطيع ان يفرض نفسه يمكن ان يزول او يندثر و ان الشيء الذي لا يتقدم يتراجع و عليه تكون الرهانات السياسية في الجزائر ذات ابعاد متعددة و تجدر الاشارة هنا ان الرئاسيات السابقة اكدت ان الدور الحزبي لا يزال في مرحلة تكوينية او انه تأخر او لم يعرف تطور مند ظهورها رسميا عبر دستور 1989 و رغم الكم الهائل من الاحزاب السياسية نجد ان الحياة الحزبية في الجزائر تبقى محصورة بين تشكيلات سياسية تعد على الاصابع و عودتنا الانتخابات السياسية في الجزائر على مفاجئات مختلفة تتراوح بين بروز قوى سياسية جديدة .صعود احزاب و تيارات جديدة و تأخرأو تراجع قوى سياسية أخرى[2].

المطلب الأول: تقييم التعددية الحزبية.

يعتبر الكثير من أساتذة القانون الدستوري، أن وضع دستور 1989 الذي فتح الباب للديمقراطية والتعددية في الجزائر، لا يعد تعديلا دستوريا وإنما إلغاء لدستور 1976، وذلك لكونه أنهى العمل بأهم المبادئ التي ظلت محفوظة ومصونة في القوانين العليا للبلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية، كما خط دستور 1989

[1]إسماعيل قيرة و آخرون, مستقبل الديمقراطية في الجزائر, مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان2002 ص 99.

[2]عنصر العياشي , سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر , ط1 , دار الامين للطباعة والنشر و التوزيع ,القاهرة 1999 ص60.

الأسطر الأولى لمرحلة الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية بثياب التعددية الحزبية والإعلامية والحريات الموسعة.فهذا الدستور لم يكن وليد ظروف عادية، وإنما جاء لتلبية مطالب عديدة واستجابة لتضحيات جسّام دفعها شباب الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، التي كانت من جهتها ردة فعل شعبية لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة، حملت الرئيس الأسبق الراحل الشاذلي بن جديد الذي يشهد له حرصه الحفاظ على مؤسسات الدولة خلال تلك الفترة العصيبة إلى فتح باب الحوار وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها بكل ديمقراطية، كما وعد بالقيام بإصلاحات سياسية ودستورية ومنها دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية والإعلامية وعزز الحريات الفردية والجماعية من خلال تنصيصه على حق إنشاء الجمعيات.ويذكر بعض السياسيين الذين تناولوا ظروف نشأة دستور 23 فيفري 1989، أن بوادر نهاية النظام الاشتراكي التي كرسها دستور 1963 ورسخها دستور 1976، كانت قد بدأت مع مطلع الثمانينات، ثم اتضحت أكثر خلال مراجعة الميثاق الوطني في سنة 1986 ودخلت حيز التنفيذ بعد حوادث 5 أكتوبر 1988، لتتكرس هذه النهاية بإجراء الاستفتاء الشعبي في 3 نوفمبر 1988حول تعديل دستور 1976، والذي شمل التنصيص على ثلاثة محاور أساسية جديدة، تضمنت إحداث نظام الثنائية في الجهاز التنفيذي بإنشاء منصب رئيس الحكومة وإقرار مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، تنظيم مركز رئيس الجمهورية من حيث إجراءات انتخابه وسلطاته، وكذا إنشاء مجلس محاسبة لمراقبة جميع النفقات العمومية للدولة والحزب وللمجموعات المحلية والجهوية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها.وتبعا لهذا التعديل الدستوري الذي أدرج على دستور 1976، تم تشكيل لجنة تقنية لإعداد مشروع دستور جديد عرض للاستفتاء الشعبي في 23 فيفري 1989، وشكل أول تحول سياسي عميق في حياة الجزائر المستقلة من خلال إقراره التعددية السياسية والإعلامية.وكرس دستور 1989 التوجه الليبرالي كنظام بديل عن النظام الاشتراكي، وأقرّ مجموعة من المبادئ أهمهاالتراجع عن نظام الحزب الواحد، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، علاوةعلى إقرار حقوق وحريات الأفراد، إلى جانب تأكيد المبادئ المتعلقة بهوية الشعب الجزائري المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية.وأنهى دستور 1989 احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للعمل

السياسي، وفتح المجال أمام التشكيلات الحزبية المتعددة للتنافس في الساحة السياسية والتداول على السلطة، كما أقر مبدأ التعددية الإعلامية وفتح بذلك المجال لظهور العشرات من الصحف والجرائد حملت توجهات سياسية متنوعة.وضمن المشرع الجزائري، المبادئ الجديدة التي جاء بها دستور 1989، بالتعريف ذاته الذي حدده له والذي ينص على أن "الدستور هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده"[1]. وهو التعريف الذي يبين حسب خبراء القانون بأن دستور 1989 يركز على بناء دولة القانون، والفصل بين الجانبين القانوني والإيديولوجي، خلافا لمرحلة نظام الحزب الواحد التي تميزت بالخلط بين هذين الجانبين.

كما ركز هذا الدستور على الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها، وتكريس نظام الحريات وحقوق الأفراد، وإذ تبنى بعض المبادئ العامة التي نصت عليها الدساتير السابقة، فقد تبنى في نفس الوقت مبادئ جديدة لم تعهدها الجزائر سالفا، والتي تعبر عموما عن الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي، ونص كذلك على مبدأ الفصل بين السلطات وحرية التفكير والابتكار، وأكد في مادته السادسة على أن "الشعب هو مصدر كل سلطة"[2] وأقر استقلالية القضاء، كما أعاد الاعتبار لمبدأ الرقابة الدستورية، التي تعذر تجسيدها بموجب دستور 1963 الذي كان قد نص في مادته 63 على إنشاء مجلس دستوري، غير أن هذه الهيئة لم تنصب بسبب الظروف السياسية التي أدت إلى تجميد الدستور، فيما غيب دستور 1976 هذه الرقابة الدستورية بعدم تنصيصه على إنشاء الهيئة المذكورة، في حين نص دستور 23 فيفري 1989 صراحة على إنشاء مجلس دستوري يتمتع بصلاحيات أهم من تلك المخولة إياه بموجب دستور 1963، ومنها على الخصوص رقابة دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات، رقابة صحة الاستشارات السياسية الوطنية، بالإضافة إلى

---

[1]بن ماحي أحمد, مرجع نفسه , ص 280.

[2]بن ماحي أحمد,نفس المرجع.

صلاحيات استشارية في بعض الظروف الخاصة.وبرأي الكثير من رجال القانون والسياسة، فإنه بالرغم من المكتسبات الثرية التي عززت المسار السياسي للجزائر بفضل دستور 1989، إلا أن هذا الأخير لم يكن خاليا من الاختلالات والفجوات، على غرار عدم النص على حالة استخلاف رئيس الجمهورية عند تزامن استقالته مع حل البرلمان ,

مما أدى إلى نوع من الارتباك السياسي، والفراغ الدستوري بعد استقالة رئيس الجمهورية في جانفي 1992.واصطدمت بالتالي أول تجربة ديمقراطية وتعددية حزبية في ظل دستور 1989 بصعوبات متعددة، ترتب عنها توقيف المسار الانتخابي واستقالة الشاذلي بن جديد وحل المجلس الشعبي الوطني، ليتم عقبها إنشاء المجلس الأعلى للدولة تعويضا لمنصب رئيس الجمهورية، ثم تم تعيين المجلس الشعبي الوطني، وتشكيل لجنة تقنية لإدخال تعديلات جذرية على دستور 1989، ثم عرض عملها على الاستفتاء الشعبي الذي وافق على دستور جديد في 28 نوفمبر 1996.

المطلب الثاني : انعكاسات الأحداث على النظام السياسي.

إن أحداث أكتوبر 1988 أدت إلى تغييرات عميقة في السياسة في الجزائر فصحيح أن الاصلاحات في الحقيقة بدا النقاش حولها مبكرا داخل الحزب و النخبة الحاكمة خاصة أثناء المؤتمر الخامس للحزب الا ان الاحداث رسخت الوعي هشاشة النظام السائد و الحاجة إلى اصلاحات تأخذ بعين الاعتبار الانفجار الشعبي و كدلك التغييرات باعتبار ان الغالبية العظمى من الشعب لم يولد قبل 1962." فالشباب اصبح بدلك لا يتقاسم نفس الذاكرة السياسية

مع الدين قاموا بمعركة التحرير من اجل الاستقلال كما ان هؤلاء الشباب يئسوا من انتظار تحول وعود الدولة التي فرضت نفسها على المجتمع باسم العدالة الاجتماعية و ضرورة الاستقلال الوطني".[1] و التنمية الوطنية الى حقائق في مجال الحصول على السلع الاستهلاكية و السكن و مناصب العمل الدي احس انه مهمش من قبل النظام ووجد نفسه يعيش حالة الاغتراب السياسي في ظل الوضعية التي تعبر عن طلاق الدولة و المجتمع جاءت احداث اكتوبر 1988 و في مواجهة هده الازمة كان رد فعل السلطة عميقا و سريعا ان صدمة اكتوبر 1988 كانت لها انعكاسات كبيرة على النظام السياسي بحيث مهدت لاختفاء الملامح الاساسية لنظام الحزب الواحد و فتح الطريق لظهور طبقة سياسية جديدة و يمكن رصد ثلاثة أنواع من التغييرات كانت نتيجة الأحداث التالية:

التغيير في تركيبة النخبة السياسية:

كان أول أشكال التغيير يتمثل في اختفاء بعض رجال النخبة الحاكمة بحيث أنه مند أكتوبر بدأ التغيير بإزاحة محمد الشريف مساعديه من الأمانة العامة للحزب و تعويضه عبد الحميد مهري الدي اوكلت له مهمة غضب المناضلين و اطارات الجبهة كما تم الاتجاه الى احداث تغيير هام في قمة المؤسسة العسكرية حيث تم تنصيب الجنرال خالد نزار كقائد لهيئة الأركان مكان الجنرال بلهوشات الذي عين كمستشار للشؤون العسكرية في الرئاسة و استقلال الجنرال كمال عبد الرحيم من منصبه كنائب لقائد الاركان كما تم استبدال كل قادة النواحي العسكرية فالجنرال محمد عطايلية الذي كان يوصف بأنه معارض للإصلاحات أبعد من الناحية العسكرية الأولى و تم تعيينه كمفتش عام للجيش.

التغيير في هياكل النظام السياسي:

إن السمة الثانية من ملامح التغيير في النظام السياسي الجزائري بعد أحداث أكتوبر كان التغيير في هيكلة النظام السياسي فمباشرة بعد الأحداث ظهر الشق الأول من الإصلاحات التي وعد بها الرئيس في خطابه يوم 10 أكتوبر ففي بيان لرئاسة الجمهورية تم نشره يوم 10اكتوبر 1988 أعلن عن إجراء استفتاء يوم 03 نوفمبر يحمل تعديلا دستوريا

[1] غالم هدى ،عالم منازعات الأحزاب السياسية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،في الحقوق ،جامعة بسكرة ،2013-2014.

يقضي بنقل جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية إلى رئيس الحكومة الدي يكون مسؤولا أمام البرلمان مع احتفاظ رئيس الجمهورية بقطاعين حساسيين هما الدفاع و الشؤون الخارجية[1].

التغيير في البيئة السياسية للنظام:

إن تلك التغييرات التي تمت داخل النظام لم تستطع حجب الضوء عن التحولات الهائلة التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاحداث الاجتماعية التي كانت سائدة قبل اكتوبر 1988 انكشفت حقيقتها حيث تسارعت عملية انبعاث الجمعيات انطلاقا من ظهور لجان مكافحة القمع و التعذيب و ظهور الجمعيات النسائية ثم ظهور الجمعيات السياسية رغم أن هذه الجمعيات لم تكن قانونية في البداية إلا أنها لم تمنع من التحرك و النشاط و اعضاؤها لم يهتموا بأي عائق" و هذا مثل التغيير الحقيقي في الحياة السياسية في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 فالتغيير الحاسم الدي عرفته الجزائر بعد احداث اكتوبر تمثل في ظهور الفعل الاجتماعي و الاحتجاجي و ظهور المعارضة"[2]

المطلب الثالث: مستقبل التعددية الحزبية في الجزائر.

إن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر تؤكد في الكثير من الأحيان أن هذه الظاهرة لا تزال في مرحلتها التكوينية رغم الأشواط التي قطعتها و هذا تماشيا مع التطور السريع الذي عرفه المجتمع على مستوى الثقافة المستوردة عبر الإعلام الأجنبي الذي غزى الحياة الجزائرية كما يبدو ان الاوضاع السياسية و المجتمعية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية كان لها الاثر البارز على ظاهرة الاحزاب في الجزائر و عدم اخذها المكان الذي يليق بها .

---

[1] عنصر العياشي , مرجع نفسه , ص115.

[2] لونيسي رابح ,الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين, ط1, دار المعرفة الجزائر 2000 ,ص77.

ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن الطرف الذي لا يستطيع أن يفرض نفسه يمكن أن يزول أو يندثر و أن الشيء الذي لا يتقدم يتراجع و عليه تكون الرهانات السياسية في الجزائر ذات ابعاد متعددة." و تجدر الإشارة هنا أن الرئاسيات السابقة أكدت أن الدور الحزبي لا يزال في مرحلة تكوينية أو أنه تأخر أو لم يعرف تطور مند ظهورها رسميا عبر دستور 1989"[1]. و رغم الكم الهائل من الأحزاب السياسية نجد أن الحياة الحزبية في الجزائر تبقى محصورة بين تشكيلات سياسية تعد على الأصابع و عودتنا الانتخابات السياسية في الجزائر على مفاجئات مختلفة تتراوح بين بروز قوى سياسية جديدة. صعود أحزاب و تيارات جديدة و تأخر أو تراجع قوى سياسية أخرى.

[1]فضلون أمال ،استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الراي العام ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة عنابة، بدون ذكر سنة ،ص121.

خاتمـــــــة

خاتمـــــــــــة:

لقد عرفنا كيف كانت المسالة الحزبية من خلال دستور 89 حيث اعتبره الكثير من أساتذة القانون الدستوري، أن هذاالدستور الذي فتح الباب للديمقراطية والتعددية في الجزائر، لا يعد تعديلا دستوريا وإنما إلغاء لدستور 1976، وذلك لكونه أنهى العمل بأهم المبادئ التي ظلت محفوظة ومصونة في القوانين العليا للبلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية، كما خط دستور 1989 الأسطر الأولى لمرحلة الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية بثياب التعددية الحزبية والإعلامية والحريات الموسعة، فهذا الدستور لم يكن وليد ظروف عادية، وإنما جاء لتلبية مطالب عديدة واستجابة لتضحيات جسّام دفعها شباب الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، التي كانت من جهتها ردة فعل شعبية لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة، حملت الرئيس الأسبق الراحل الشاذلي بن جديد الذي يشهد له حرصه الحفاظ على مؤسسات الدولة خلال تلك الفترة العصيبة إلى فتح باب الحوار وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها بكل ديمقراطية، كما وعد بالقيام بإصلاحات سياسية ودستورية ومنها دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية والإعلامية وعزز الحريات الفردية والجماعية من خلال تنصيصه على حق إنشاء الجمعيات، ويذكر بعض السياسيين الذين تناولوا ظروف نشأة هذاالدستور، وشكل أول تحول سياسي عميق في حياة الجزائر المستقلة من خلال إقراره التعددية السياسية والإعلامية.وكرس دستور 1989 التوجه الليبرالي كنظام بديل عن النظام الاشتراكي، وأقرّ مجموعة من المبادئ أهمها، تقرير مبدأ الملكية الخاصة وحرية المبادرة الفردية، مع الأخذ بالتعددية الحزبية والتراجع عن نظام الحزب الواحد، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، علاوة على إقرار حقوق وحريات الأفراد، إلى جانب تأكيد المبادئ المتعلقة بهوية الشعب الجزائري المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية، وأنهى دستور 1989 احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للعمل السياسي، وفتح المجال أمام التشكيلات الحزبية المتعددة للتنافس في الساحة السياسية والتداول على السلطة، كما أقر مبدأ التعددية الإعلامية وفتح بذلك المجال لظهور العشرات من الصحف والجرائد حملت توجهات سياسية متنوعة، وضمن المشرع الجزائري، المبادئ الجديدة التي جاء بها دستور 1989،

بالتعريف ذاته الذي حدده له والذي ينص على أن "الدستور هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده". وهو التعريف الذي يبين حسب خبراء القانون بأن دستور 1989 يركز على بناء دولة القانون، والفصل بين الجانبين القانوني والإيديولوجي، خلافا لمرحلة نظام الحزب الواحد التي تميزت بالخلط بين هذين الجانبين، كما ركز هذا الدستور على الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها، وتكريس نظام الحريات وحقوق الأفراد، وإذ تبنى بعض المبادئ العامة التي نصت عليها الدساتير السابقة، فقد تبنى في نفس الوقت مبادئ جديدة لم تعهدها الجزائر سالفا، والتي تعبر عموما عن الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي.

لقد عرفنا من خلال ما سبق أن التعددية الحزبية في الجزائر و التي انتهجت بعد إقرار دستور 23 فبراير 1989م أنها اتسمت بمعيقات من شانها أن تقف كحاجز دون الديمقراطية و هذا ما اتضح جليا عند توقيف المسار الانتخابي سنة 1992م و دخول الجزائر بما يحب أن يسميه البعض بالعشرية السوداء وهذا ما يبين أن تطبيق الديمقراطية في الجزائر سنة 1989م اتسم بالفشل و الأحزاب السياسية في الجزائر حبر في ورق وان التعددية الحزبية التي خرجت من رحم دستور 1989 ، ما هي إلا تجسيد للفوضى المنظمة، ولا تعبر في شيء عن طموحات الجماهير ورغباتهم . ذلك لأنها مفبركة في أساسها ولا تحمل فكرا أصيلا في برامجها ، بالإضافة إلى أنها لا تنطلق من مرجعية فكرية بينة ، ولا تنشط في إطار سياسي واضح المعالم ، ولا تضم في صفوفها مناضلين حقيقيين من ذوي القناعات الراسخة والقدرة الهائلة على الاتصال بالجماهير الشعبية الواسعة ، مع العلم أن هذه الأخيرة لم تعد تصدق دعايات ما يسمى بالطبقة السياسية التي اشتهر الفاعلون فيها بأنهم حيث مالت الريح يميلون.

المراجع

قائمة المراجـــــــــــــــع.

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية.

1- الكتب:

1- مقري عبد الرزاق، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، رؤية ميدانية، الجزائر،2007.

2- مهدي جرادات، **الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، 2006.

3- ناجي عبد النور،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مديرية النشر قالمة، الجزائر، 2007.

4- هدى ميتكيس ،**الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بدون سنة.

5- هنتجتون صامويل ،**الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب،ط1،مركز ابن خلدون للدراسات الألمانية، قطر، 1993.

6- لونيسي رابح ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، ط1،دار المعرفة، الجزائر، 2000.

7- قيرة إسماعيل وآخرون ،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

8- عنصر العياشي ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دارا لأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،1999.

9- عبد الله فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، يناير1997.

10- رزاقي عبد العالي ،**الأحزاب السياسية في الجزائر**، خلفيات الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990.

11- رزيق المخادمي عبد القادر، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

12- أحمد الخطيب نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، جامعة مؤتة، الأردن، 1999.

13- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987 .

2- قائمة المذكرات و الرسائل:

1- بن ماحي احمد ،"دراسة و تحليل الإصلاحات السياسية في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، 2015/2014.

2- توازي خالد ،الظاهرة الحزبية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2006/2005.

3- صخري طه ،المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.

4- غارو حسيبة ،دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 2007/1997 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، 2012.

5- غالم هدى ، عالم منازعات الأحزاب السياسية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

6- فضلون أمال ، استخدام الأحزاب السياسية لصحافة في التأثير على الرأي العام ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم الإعلام والاتصال ،جامعة باجي مختار عنابة.

7- محمد بوضياف ، "النظام السياسي الجزائري "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2008.

8- نعار بوعزة ، سنوسي خديجة ،التجربة الحزبية في الجزائر ما بين 2009/1999، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة سعيدة 2013/2012.

3- المجـــــــــلات:

1- رياض الصيداوي ،الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر ،مجلة المستقبل العربي، العدد 245، جويلية 1999.

2- محمد سعيد أبو عامد، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية ، مصطفى كمال السيد (محررا)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي , ص535.

3- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ،الحكم الصالح في الوطن العربي،مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة ،العدد 29 جويلية 2006.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

1- addi(lahouari).**l algerie et la democratie .pouvoire et crise de gouvernement. Et politique en algeriecontmporaine**.paris :ladecouverte.1994.

2- badie(beternand).**le development politique**.5eme edition.paris : editionl harmattan.1996.

3- camau(michel).**pouvoire et institution au maghrebalger** :opu.1983.

4- chalabi (el hahadi).**l algerie l etat et le droit**. Paris :ararcantere edition.1989.

5- charlot(jeaan).**les partis politique**. 2e edition paris :arond colin.1979.

6- duverger (Maurice).**les partis politique**. France :editionarmond colin.1952.

الفهرس

الفهـــــــــــــــــــرس

مقدمة.. 01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية.......... 07
تمهيـــــد 08
المبحث الأول: نشأة ومفهوم الأحزاب السياسية............... 10
المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية 10
المطلب الثاني: نشأة الأحزاب خارج المجتمعات الغربية 12
المطلب الثالث: مفهوم الأحزاب السياسية.......................... 13
المبحث الثاني: تصنيفات الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية ووسائلها......... 15
المطلب الأول: تصنيفات الأحزاب السياسية......................... 15
المطلب الثاني: علاقة الحزب بالدولة.............................. 16
المطلب الثالث: النظم الحزبية التنافسية و اللا تنافسية................... 17
المبحث الثالث: وظائف الأحزاب السياسية و أهم خدماتها للدولة 19
المطلب الأول: وظائف الأحزاب السياسية........................... 19
المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة.................... 21
المطلب الثالث: وسائل الأحزاب في تحقيق أهدافها 22
خلاصة 23
الفصل الثاني: واقع التجربة الحزبية في الجزائر من خلال دستور الإصلاحات 1989م... 25
تمهيـــــد 26
المبحث الأول: بدايات الإصلاحات السياسية 27
المطلب الأول: مفهوم الإصلاحات السياسية ومضمونها..................... 27
المطلب الثاني: أحداث أكتوبر والإصلاحات السياسية...................... 29

المطلب الثالث: التأسيس السياسي للإصلاحات 30
المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للأحزاب..... 34
المطلب الأول :الإيديولوجية الحزبية..... 34
المطلب الثاني: النزعات الحزبية..... 36
المطلب الثالث: التجربة الحزبية بعد دستور 1989م..... 38
المبحث الثالث: مستقبل الممارسة الحزبية في الجزائر..... 40
المطلب الأول: تقييم التعددية الحزبية في الجزائر..... 41
المطلب الثاني: انعكاسات أحداث أكتوبر على النظام السياسي..... 44
المطلب الثالث: مستقبل التعددية الحزبية في الجزائر..... 46
خاتمة..... 48
قائمة المراجع..... 51